فالنقص انما هو في السماع لا في الكتاب قال والذي تحرر لي انها بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات والموقوفات والمقطوعات سبعة الاف وثلثمائة وسبعة وتسعون حديثا وبغير المكرر من المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع اخر منه مائة وتسعة وخمسون فمجموع غير المكرر الفان وسبعمائة واحد وستون قال الناظم ولم يذكر ابن الصلاح عدة احاديث مسلم وقد ذكر النووي انها نحو اربعة الاف باسقاط المكرر ولم يذكر عدتها بالمكرر وهي تزيد على عدة كتاب البخاري لكثرة طرقه قال ورايت عن ابي الفضل احمد بن سلمة انها اثنا عشر الفا قال الزركشي بعد نقله كلام ابن سلمة وقال ابو حفص الميانجي انها ثمانية الاف قال ولعل هذا اقرب قال شيخنا وقول الناظم وفي البخاري الخ جعله فائدة مستقلة زائدة وليس مرادا لابن الصلاح بل هو تتمة رده لكلام ابن الاخرم بمعنى ان كلامه يرد بان ما فات البخاري ومسلما اكثر مما خرجاه لقول البخاري احفظ منه مائة الف حديث صحيح وليس في كتابه بالنسبة اليها الا القليل فان جميع ما فيه بغير تكرار اربعة الاف وبالتكرار نحو سبعة الاف ومسلم اكثر ما يكون فيه نحو ذلك كما عرفنا انهما كثيرا قليل اما اول من صنف مطلقا فابن جريج بمكة ومالك وابن ابي ذئب بالمدينة والاوزاعي بالشام والثوري بالكوفة وسعيد ابن ابي عروبة والربيع ابن صبيح وحماد بن سلمة بالبصرة ومعمر بن راشد وخالد ابن جميل باليمن وجرير بن عبد الحميد بالري وابن المبارك بخراسان وهولاء في عصر واحد فلا يدرى ايهم سبق ذكره شيخنا كالناظم رحمهما الله تعالى

الموصولة الفان وستمائة وحديثان ومن المتون صح

الصحيح الزائد على الصحيحين

وان لم

وان لم يكن على شرطهما وخذ بعد معرفتك ان مؤلفيهما لم يستوعباه زيادة الصحيح اذا اي حيث تنص اي تنزع صحته بان ينص عليها امام معتمد كابي داود والترمذي والنسائي والدارقطني والخطابي والبيهقي في مصنفاتهم الشهيرة او في غيرها وصح الطريق اليهم او ينص عليها جيثية من لم يشتهر له تصنيف من الائمة كيحيى ابن سعيد القطان وابن معين خلافا لابن الصلاح حيث قيد بالمصنفات الشهيرة بنا على ما ذهب اليه من انه ليس لاحد في هذه الاعصار ان يصحح الاحاديث كما سياتي وانما تبعه في التقييد هنا بذلك اكتفا بما صححه بعد من ان له ذلك فليوخذ زيادة الصحيح من جميع ذلك او من مصنف بفتح النون يخص بجمعه اي الصحيح نحو صحيح الامام محمد ابي حاتم ابن حبان بكسر الحا البستي الزكي اي الزاكي سمي به لنموه في الصفات الجميلة ومصنفه مسمى بالتقاسيم والانواع ونحو صحيح الامام محمد ابي بكر ابن اسحاق ابن خزيمة شيخ ابن حبان وكالمستدرك على الصحيحين مما فاتهما للحاكم ابي عبد الله محمد ابن عبد الله النيسابوري حالة كونه على تساهل منه فيه باد حاله فيه عدة احاديث ضعاف وموضوعات اما لانه لم يتيسر له تحريره او لانه صنفه اواخر عمره وقد تغيرت حاله او لغير ذلك وبالجملة فهو معروف عند اهل العلم بالتساهل في التصحيح ولهذا قال ابن الصلاح ما انفرد اي الحاكم به اي بتصحيحه لا بتخريجه فقط ولا بمشاركة غيره في تصحيحه فذاك ان لم يكن صحيحا فهو حسن ما لم يرد بالتشديد اي الدال بظهور علة توجب ضعفه فابن الصلاح جعل ما انفرد الحاكم بتصحيحه ولم يكن مردودا دائرا

بالمصنفات

قوله من جميع ذلك اي من الطرق التي تقدم ذكرها في قوله امام معتمد او ينص عليها في كتبهم او صح الطريق اليهم وان لم يكن مصنف على راجح خلافا لابن الصلاح اه

فاسلك وانما قد تعلق الجار والمجرور بالمحذوف الاخير لتكرر اداة التشبيه بمعنى اداة التشبيه فيراى ... لانه لم ... في كلام ... وهي في معنى اداة التشبيه اه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)